قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٨٠١ لسنة ٢٠٠٢

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية ؛

وبناء على ما عرضه وزير الثقافة ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

تعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة البالغ مساحتها ١٥٠٠م٢ × ٥٠٠م٢ والواقعة عند علامة الكيلو ٨٨ ، ٨٩ بمنطقة أم الفواخير شمال طريق قفط / القصير - محافظة البحر الأحمر والموضحة حدودها ومعالمها بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٢ صفر سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ٥ مايو سنة ٢٠٠٢ م) .

رئيس مجلس الوزراء ،

دكتور / عاطف عبيد

وزارة الثقافة

مذكرة للعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه : «تعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة ...» .

يقع الموقع المراد ضمه والمعروف بالقرية الرومانية بمنطقة أم الفواخير بطريق قفط / القصير ؛ ويقع على طريق قفط / القصير على بعد حوالى ٩٠ كم من مدينة قفط ؛ وقد سبق للفراعنة القدامى أمثال تحتمس الرابع استخدام هذه المنطقة لاستخلاص الذهب ؛ كذلك تم استغلال مناجم هذه المنطقة فى العصر الرومانى والعصر القبطى وحتى القرنين الرابع والخامس الميلاديين وحتى عصر الاحتلال الإنجليزى وبالقرب من هذه المناحم فى الأودية وعلى يسار طريق قفط / القصير وخلف الاستراحات الحكومية توجد محميات سكنية كبيرة وهى عبارة عن منازل بسيطة مشيدة من كسرات الجرانيت المتبقية من المحاجر القديمة التى كانت قريبة من سكن العمال ؛ وقد كانت هذه المنازل للعمال فى المناجم القديمة فى العصر الرومانى والعصر القبطى ؛ كما كان يقطنها فى القرنين الرابع والخامس الميلاديين أكثر من ١٥٠٠ عامل ؛ ونظراً لأهمية تلك المنطقة من الناحية الأثرية حتى يمكن الحفاظ عليها وتبلغ جملة المسطح المراد ضمه ١٥٠٠م × ٥٠٠م وتقع عند علامة الكيلو ٨٨ ، ٨٩ بمنطقة أم الفواخير شمال طريق قفط / القصير - بمحافظة البحر الأحمر .

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٨/٢٦ على ضم الموقع المذكور أعلاه إلى عداد الأراضى الأثرية .

لذلك يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل بالنظر - وعند الموافقة - بإصداره .

تحريراً فى ٢٠٠٢/٤/٢٧

وزير الثقافة

فاروق حسنى